الاقتصاد العالمي على كفّي العفريت الأمريكي

زينب عقيل
كاتبة ومحللة استراتيجية

في الصراع مع الوقت لإنقاذ الولايات المتحدة والعالم من تخلف البيت الأبيض عن سداد الديون، لا يبدو أن الرئيس الأمريكي جو بايدن يمكنه أن يفعل الكثير، كما يبدو أن الجمهوريين فخورون جدًا بفكرة التخلف عن سداد الديون أثناء حكم بايدن، ويبدو أيضًا أن الاستقطاب السياسي يضع السياسة قبل الاقتصاد في الولايات المتحدة، ذلك أن الفشل في الوفاء بالتزامات الحكومة الأمريكية عالميًا، من شأنه أن يتسبب في ضرر على الاقتصاد الأمريكي لا يمكن إصلاحه، والأخطر، أنه سيتسبب بأضرار على الاستقرار المالي العالمي، لأن سوق سندات الخزانة الأمريكية هو حجر الأساس للنظام العالمي اليوم. لكن أمام هذا المشهد، يصرّح الجمهوريون بكل وضوح، أنهم على استعداد للكارثة الاقتصادية بسبب عدم الموافقة على رفع سقف الدين، إذا لم يحصلوا على التنازلات السياسية من بايدن، والأخير يدرس رفع سقف الدين بدون الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون.

لعبة حافة الهاوية

سقف الدين هو الحد القانوني الذي يمكن للولايات المتحدة من خلاله الاقتراض لسداد التزاماتها الحالية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية ورواتب العسكريين. ويشمل المبلغ حوالي ٢٤,٥ تريليون دولار، بالإضافة إلى ما يقرب من ٦,٩ تريليون دولار التي اقترضتها الحكومة من نفسها. يسعى الديموقراطيون إلى رفع سقف الدين، فيما يعارض ذلك الجمهوريون الذين يسيطرون على الكونغرس، للحصول على تنازلات سياسية من بايدن بشأن الإنفاق الحكومي، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب على بايدن أن ينجح في الانتخابات المقبلة، في حال تخلّف عن أجندته في الانفاق الاجتماعي الذي يقدّر ب ٣,٥ ترليون دولار لدعم المجتمع. إلا أن إدارة بايدن، أعربت عن ثقتها سرًا وعلانية، عن قدرتها على إجبار الحزب الجمهوري على رفع الحد الأقصى للاقتراض الفيدرالي دون حتى الإذعان جزئيا لمطالب المحافظين بخفض الإنفاق.

خطة الجمهوريين

حتى الآن لا يبدو أن إدارة بايدن قد نجحت، فقد أصدر رئيس مجلس النواب كيفن مكارثي خطة يأمل الجمهوريون تمريرها الأسبوع المقبل، وخفض الإنفاق الفيدرالي بنحو ١٣٠ مليار دولار في تخفيضات الإنفاق لعام ٢٠٢٤. وإلغاء بعض أولويات الرئيس بايدن والإنجازات التشريعية الأخيرة، بما في ذلك برنامجه لإلغاء ديون طلاب الجامعات. ومن المحتمل أن تستهدف تخفيضات الإنفاق برامج الرعاية الصحية والعلوم والتعليم والمناخ والطاقة والعمل والبحوث الفيدرالية، مع ترك البنتاغون والخدمات للمحاربين القدامى دون تغيير. لكن مشروع القانون لا يحدد بالضبط الوكالات أو البرامج التي سيتم الاقتطاع منها، تاركًا المهمة للمشرعين في لجان المخصصات في الكونجرس الذين يصوغون مشاريع قوانين الإنفاق التي تحافظ على عمل الحكومة وتجنب الإغلاق. كما اقترح الجمهوريون وضع حد أقصى لأي نمو في الميزانيات المستقبلية للوكالات الفيدرالية عند ١٪.

تداعيات خطة الجمهوريين

ولتسليط الضوء على ضرر مثل هذه التخفيضات في وقت سابق من هذا العام، توقع مسؤولو إدارة بايدن المزيد من التأخير في الرحلات، وتباطؤ فحوصات الضمان الاجتماعي، وتخفيضات كبيرة في عدد الأشخاص الذين تخدمهم برامج الإسكان الميسور التكلفة، وفقا لرسائل أرسلوها إلى الكونجرس في وقت سابق من هذا العام. وتهدف خطة الحزب الجمهوري رسميا إلى منع برنامج بايدن القادم لإلغاء آلاف الدولارات من ديون الكلية، وهو برنامج سعى إليه منذ فترة طويلة الطلاب الذين يعانون من ضائقة مالية وتدرسه المحكمة العليا أيضا. وقالت الرسائل، التي حللت نسخة سابقة من خطة الحزب الجمهوري، إن التخفيضات إلى مستويات ٢٠٢٢ ستعيق أيضا الوكالات الحكومية التي تستجيب للطقس القاسي، وتزيل ١٧٠,٠٠٠ ألف فتحة في برنامج فيدرالي رئيسي لمرحلة ما قبل المدرسة، وتؤثر على مصلحة الضرائب وقدرتها على توفير المبالغ المستردة في الوقت المناسب.

زيادة الحد الأقصى لسقف الدين

إذا لم يقم الكونجرس بزيادة الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن لوزارة الخزانة اقتراضه، فلن يكون لدى الحكومة الفيدرالية ما يكفي من المال لدفع جميع التزاماتها في يونيو/ حزيران. مثل هذا الخرق لسقف الديون - الحد القانوني للاقتراض - سيمثل انهيارًا غير مسبوق، يعتقد الاقتصاديون أنه يمكن أن يثير حالة من الذعر المالي العالمي ويؤدي إلى ركود في الولايات المتحدة. وأن أي خطوة من هذا القبيل قد تؤدي إلى زيادة دائمة في تكاليف الاقتراض في الولايات المتحدة، لأن المستثمرين سيطالبون بأسعار فائدة أعلى لشراء السندات الأمريكية المشكوك فيها قانونيا.

محاولة رفع سقف الدين من دون الكونغرس

ورحب بايدن بإمكانية إجراء مفاوضات مع مكارثي حول مستويات الإنفاق الحكومي، إذ ليس قابلًا للتفاوض، تجنّب التخلف عن السداد كما صرح الرئيس الأمريكي، على الرغم من أنه يرفض بشدة خطة مكارثي. لدى الجمهوريين ٢٢٢ صوتا، لذلك لا يمكن لرئيس المجلس أن يخسر أكثر من أربعة أصوات للفوز. وفي الوقت نفسه، يعارض الديمقراطيون بشدة هذه الخطة، ما يضمن فشلها في مجلس الشيوخ. وقد عقد مساعدو البيت الأبيض العديد من الاجتماعات الاستراتيجية الداخلية التي استكشفت الجوانب السلبية المحتملة لمحاولة رفع سقف الديون من جانب واحد بدون الكونجرس وفقًا لتصريحات مسؤولين لواشنطن بوست. وهكذا يقف العالم على كفي الاستقطاب السياسي للعفريت الأمريكي.

> الجمهوريين فخورون جدًا بفكرة التخلف عن سداد الديون أثناء حكم بايدن، ويبدو أيضًا أن الاستقطاب السياسي يضع السياسة قبل الاقتصاد في الولايات المتحدة

ما سر القلق الإسرائيلي من احتدام الصراع في السودان؟

شربيل الغريب
كاتب ومحلل سياسي

كما هو معروف، فإن السودان جزء لا يتجزأ من اتفاقيات التطبيع التي أبرمتها "إسرائيل" مع عدة دول عربية عام ٢٠٢٠ برعاية الإدارة الأميركية السابقة في عهد الرئيس دونالد ترامب، وكان من المتوقع أن يتم توقيع اتفاقية تطبيع بين "إسرائيل" والسودان في الوقت القريب، لكنّ اندلاع الاشتباكات المسلحة أوقف المخطط بشكل مفاجئ ومغاير للحسابات الإسرائيلية.

قبل اندلاع القتال المسلح، كان الكيان الصهيوني يتابع المحادثات في السودان حول الاتفاق الذي كان من المفترض أن يؤدي إلى تعيين حكومة بقيادة مدنية ويهيئ المشهد لتوقيع اتفاق تطبيع رسمي مع الكيان الموقت، وفي شهر شباط/فبراير الماضي، زار إيلي كوهين، وزير الخارجية الحالي في حكومة نتنياهو ورئيس جهاز الموساد الإسرائيلي الأسبق، العاصمة السودانية الخرطوم، وحث البرهان على الاستمرار في إعادة السلطة إلى حكومة سودانية مدنية، وأنه من دون ذلك سيكون من الصعب التوصل إلى توقيع اتفاقية تطبيع.

سرعان ما خاب ظن "إسرائيل" بعد أن كانت تراقب وتتابع من كثب ولادة حكومة مدنية، حتى اندلعت شرارة الصراع المسلح فجأة، بعد أن كانت تطمح وتخطط لأن تخترق السودان وتحقق أهدافها وأطماعها في تحويله إلى قاعدة للعمل داخل القارة السمراء، بوجود أمني إسرائيلي في الموانئ السودانية على جهة البحر الأحمر.

الدافع الصهيوني الأول وحال القلق من تطور الصراع الدائر والمتصاعد في السودان نابعان من ارتفاع مؤشرات انهيار صفقة التطبيع المرتقبة، وهو الأمر الذي تخشاه "تل أبيب" بسبب تداعيات ذلك على علاقاتها ومخططاتها ونفوذها المتعدد في القارة السمراء.

بات واضحاً أن الأوساط الإسرائيلية ليست قلقة فحسب، بل تشعر بخيبة وانتكاسة جديدة بعد تراجع مسار التطبيع الإسرائيلي -العربي، في وقت كانت تراهن حكومة نتنياهو على أن المهمة الأولى لها بعد التشكيل هو توسيع دائرة اتفاقيات التطبيع في المنطقة العربية، وتوقيع اتفاق تطبيع رسمي مع السعودية، لكنها فوجئت باختيار السعودية مسارات جديدة، وقدمت العلاقة والتقارب مع إيران على التطبيع مع "إسرائيل" في ظل المتغيرات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة وتشكل قطب جديد مغاير لهيمنة أميركا المعهودة.

لا يقتصر القلق الصهيوني على تجميد التطبيع فحسب، فهناك قضايا أخرى تشكل عامل إرباك كبير للأطماع الإسرائيلية الأخرى وقطع الطريق أمام "إسرائيل" في مواصلة مخططاتها لتطبيع العلاقات مع مزيد من دول أفريقيا، والذي من شأنه أن ينعكس على قضايا مثل التبادل التجاري والاستثمارات الاقتصادية والمبيعات العسكرية لدول أفريقيا، إذ تعتمد "تل أبيب" في بيع منتجاتها العسكرية لكل الدول التي طبّعت معها بذريعة حفظ الأمن في المنطقة.

في العقل الأمني الإسرائيلي وأمام حال الصراع والاقتتال القائم في السودان، لن تغيب عن "إسرائيل" أهمية موقع السودان كمحطة مهمة بالنسبة إلى المقاومة الفلسطينية التي لطالما كان لها دور سابق في نقل السلاح إلى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وقد سبق أن تحدثت عن ذلك علانية. أكثر ما تخشاه "إسرائيل" أن يصبح السودان ساحة فوضى ما يسهل عودة عمليات نقل الأسلحة المتطورة إلى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. إسرائيلياً، إن تجميد مسار التطبيع مع السودان في ظل الصراع الداخلي الدائر لن يؤثر عليها سياسياً وأمنياً فحسب، بل سيطال المجالات الاقتصادية أيضاً، إذ إن تعليق التطبيع سيعيق تنفيذ المشاريع والاستثمارات الإسرائيلية الاقتصادية في السودان، وحتى في أفريقيا التي كانت تطمح بها الشركات الإسرائيلية التي تنظر إلى المجالات الأكثر تقدماً مثل البرمجيات والتكنولوجيا الفائقة، وإدخالها إلى السودان كهدف رئيسي.

التطبيع مع السودان الذي كان منذ اللحظة الأولى ينظر إليه على أنه تطبيع هش، حاولت "إسرائيل" ترسيخه باتفاقية رسمية مع حكومة سودانية مدنية، لكنها ومع تفاقم الصراع أصابتها الخيبة والانتكاسة مرة ثانية وسيطرت عليها حالة القلق والخوف من العودة إلى مشهد جديد يخالف توجهاتها وأطماعها، إذ إن مسار التطبيع حتى الآن ما هو إلا حبر على ورق، ويصطدم بمعطيات، أولها الصراع المتفاقم بين قطبين سودانيين عسكريين لا أفق لأي حل قريب، والأهم هو الرفض الشعبي الكبير لأي تقارب رسمي مع "إسرائيل".

> الوساطة الإسرائيلية بين البرهان وحميدتي، تثير تساؤلات مهمة، عن حقيقة أهداف «إسرائيل» الكامنة وراء هذا التحرك، في ظل غياب شبه رسمي للدور العربي وجامعة الدول العربية

التحليل الإخباري

لمن الحسم في الانتخابات التركية؟

هدى رزق
كاتبة ومحللة سياسية

يحتلّ الاقتصاد المرتبة الأولى في سلّم أولويات القوى التركية المتنافسة في الانتخابات المقبلة، بحيث أعلن حزب العدالة والتنمية الحاكم برنامجه الانتخابي في ١١ نيسان/ أبريل الجاري، وخصص معظم بنوده للملفات الاقتصادية. أمّا الطاولة السداسية فأعلنت برنامجها للحكم، في إطار ما أُطلق عليه "نص اتفاق السياسات المشتركة"، والذي تضمّن قسماً خاصاً بالقضايا الاقتصادية.

واعتمدت أحزاب المعارضة استراتيجية التحرك، وهي تخاطب الناخب بلغة جديدة، وتضم أحزاباً وشخصيات سياسية جديدة، تجمع جميع الأفرقاء المعادين لإردوغان وحكمه، من يمين اليمين إلى اليسار والليبراليين، بحيث تعطي استطلاعات الرأي المتعددة المعارضةَ والحكم حظوظاً متساوية. وبعضها يتحدث عن تقدم تكتل المعارضة السداسي، المدعوم من جانب حزب الشعوب الديمقراطية، الذي سيجيّر أصواته لكليجدار أوغلو، الذي يلعب أوراقه جميعها في محاولة لجمع أكبر قدر من التأييد من الناخبين.

مرشّحو المعارضة يتألفون من مختلف الأحزاب والألوان السياسية اليمينية والقومية، أمّا حزب الشعوب الديمقراطية فيتولى الدعاية الانتخابية لرئيس حزب الشعب الجمهوري. تتصرّف المعارضة كأنها الرابح الوحيد في هذه المعركة الانتخابية، وكأنها ستفوز حتماً وتغيّر وجه تركيا، وما على إردوغان سوى الانسحاب من الساحة. فإعلام المعارضة ومؤيدوها في المدن الكبرى ومثقفوها بدأوا يقدمون أوراق اعتمادهم كوزراء، ولا سيما لوزارة الخزانة، التي يعدّها البعض مركز الفساد، والمكان الذي يمكن الانطلاق منه لمحاسبة الفاسدين ومحاكمتهم قبل أن يتركوا البلاد.

منبر المعارضة. بالإضافة إلى الإعلام الخاص. هو وسائل التواصل الاجتماعي جميعها، ولا سيما تويتر، وتستخدمها في بثّ استطلاعات الرأي، التي تُظهرها متفوقة. وهناك مجموعة من الفيديوهات، تحدّث فيها رجل المافيا سادات بيكر، الذي استخدمته الإمارات من أجل التشهير بالحكومة التركية وبعض مسؤوليها في زمن الخلاف بين الطرفين.

الواضح أن خطاب المعارضة يخاطب المدن الكبرى ورجال أعمالها المتضررين من الحكم، بينما يخاطب العدالة والتنمية المدن الصغرى والأرياف والمؤسسات الكبرى المستفيدة منه. لا يَطمئنّ العدالة والتنمية إلى مسار الانتخابات، فلا يمكنه التكهُّن بالنتائج. لذا، لجأ إلى التفاهم الانتخابي مع أحزاب صغيرة، تساهم في سد النقص وتعزيز فرص الفوز، ولا سيما أن حليفه بهشلي ما زال مصمّماً على دخول الانتخابات مستقلاً، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلباً في الانتخابات البرلمانية. هذا وتُستخدم في هذه الانتخابات كلُّ الوسائل والاتهامات المتبادَلة بين الفريقين، منها الإثنية والمذهبية والسياسية والاجتماعية. ويشارك أصدقاء إردوغان القدامى، الذين خرجوا من حزب العدالة والتنمية، في صبّ الزيت على النار، كأحمد داوود أوغلو. فكل محاولة تطبيع مع سوريا يَعُدّها تراجعاً، وكل عودة إلى سياسة صفر مشاكل، من جانب إردوغان، يَعُدّها خطأً في التقدير السياسي، منذ البداية. أمّا علي باباجان فيقف فعلياً خلف عبد الله غول، الذي يراقب من كثب، ويترقب مسار العملية.